يهودا شنهاف *

الكرنفال: احتجاج اجتماعي بلا معارضات[1]

ملخص

قدم الاحتجاج الاجتماعي المثير في إسرائيل خلال صيف العام ٢٠١١ خيارات جديدة للعمل السياسي، وخلق فضاءات ديمقراطية، بل وأعطى شرعية أيضا لنشاط مجموعات راديكالية معينة. مع ذلك لم يطرح هذا الاحتجاج معارضات اقتصادية- سياسية حقيقية. فقد حظي التيار المركزي في الاحتجاج بإجماع قومي منقطع النظير، إذ تراوحت نسبة التأييد للاحتجاج ما بين ٨٥٪- ٩٠٪ في صفوف اليهود، ومن ضمنهم وزراء وصناعيون ومسؤولون كبار في المرافق الاقتصادية. غير أن الإجماع، بطبيعته، يخفي ويموه خلافات سياسية وأيديولوجية وإثنية. وقد أخفى هذا الإجماع السمة السياسية والإثنية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بواسطة "حياد سياسي إستراتيجي" مزدوج شمل:

أولا- التغاضي عن الاتجاهات المعادية للديمقراطية، والتي لم يشهد النظام في إسرائيل منذ قيامه مثيلا لها من حيث الحدة والخطورة (توسيع حالة الطوارئ، تجزئة قانون المواطنة، وسن قوانين عنصرية بدعوى الحاجة إلى حماية الدولة من أعدائها).

ثانيا: دفع خطاب قومي- جمهوراني، استحقاقراطي** (Mer- tocracy) لا لون له، ينفي الأساس الإثني، القومي أو الإثني- الجنوسي للاقتصاد السياسي.

ولكن على الرغم من أن الاحتجاج حقق اجماعاً واسعاً، إلا انه لم ينجح عمليا في إخراج العرب والشرقيين والمتدينين الحريديم والمستوطنين والأثيوبيين والروس إلى الشوارع.

ويمكن اجمالا وصف سلوك الاحتجاج من خلال استخدام المفاهيم

* أستاذ علم الاجتماع- جامعة تل أبيب.

** حكم الموهوبين او المستحقين (م).

يعتبر الاحتجاج المؤثر الذي شهدته إسرائيل في صيف العام ٢٠١١ حدثا تاريخيا. فقد خرجت الى الشوارع أعداد غير مسبوقة من المتظاهرين، وشكل الاحتجاج بالنسبة للجيل الشاب مؤشراً ودليلاً على وجود امكانيات لعمل سياسي جديد، وبرهن على ان الخروج للشوارع هو خيار قائم وواقعي، مقترحا سلسلة من البرامج التنظيمية للحراك السياسي، أهمها الشبكة الاجتماعية. فقد برهنت هذه الشبكة على قدرة تجنيد مدهشة، وعلى "قوة الروابط الضعيفة" وفق صيغة مارك غرنوبتر. لقد قدم الاحتجاج تذكيرا مهما بأنه لا يمكن فهم المؤسسات السياسية بدون سوسيولوجيا الشبكات.

الباختينية (نسبة إلى باختين) لـ "الكرنفال". فالكرنفال يتضمن رسائل تقويضية ويتيح عملية تسييس مؤقتة من خلال تبادل الادوار وازدراء سلم الوظائف والتراتبية واحتقار كبار المسؤولين والموظفين في السلطة. وعلى الرغم من أن الكرنفال يمكن أن يخرج عن السيطرة، إلا أن محدوديته تكمن في انه ينتهي في نهاية اليوم، مع عودة المشاركين الى بيوتهم. وفي الوقت الذي شكل فيه التعدد والتنوع في الكرنفال نقدا شديدا للأنظمة الشمولية في أوروبا (مثلا في روسيا السوفياتية تحت حكم ستالين) فإن الكرنفال في الحالة الإسرائيلية يفقد من قوته بسبب كثرة المشاركين فيه، بل ويعطي شرعية لانعدام العدالة السياسية.

مقدمة

يعتبر الاحتجاج المؤثر الذي شهدته إسرائيل في صيف العام ٢٠١١ حدثا تاريخيا. فقد خرجت الى الشوارع أعداد غير مسبوقة من المتظاهرين، وشكل الاحتجاج بالنسبة للجيل الشاب مؤشراً ودليلاً على وجود امكانيات لعمل سياسي جديد، وبرهن على ان الخروج للشوارع هو خيار قائم وواقعي، مقترحا سلسلة من البرامج التنظيمية للحراك السياسي، أهمها الشبكة الاجتماعية. فقد برهنت هذه الشبكة على قدرة تجنيد مدهشة، وعلى "قوة الروابط الضعيفة" وفق صيغة مارك غرنوبتر. لقد قدم الاحتجاج تذكيرا مهما بأنه لا يمكن فهم المؤسسات السياسية بدون سوسيولوجيا الشبكات. كذلك جلب الاحتجاج إلى مركز الحلبة السياسية نسبة كبيرة من النساء والشبان، وخلق فضاء ديمقراطيا جديداً، مؤقتا، أطلق عليه حكيم بيه "الحيز المستقل مؤقتاً" (The temporary autonomous zone) حيث يتيح هذا الفضاء الفصل بين سياسة الهويات وبين المطالبة بالعدالة الاجتماعية. ومما لا شك فيه ان الخطاب الاجتماعي للاحتجاج أثر أيضا على الساحة العامة، حيث برز في مناقشات الكنيست وفي الصحف وفي قرارات اتحادات تجارية. وتضاف إلى ذلك الحقيقة البديهية بأن الاحتجاج لم يكن عبارة عن كتلة واحدة متجانسة بل احتوى شظايا وعناصر متنوعة، كذلك تضمن الاحتجاج نضالات نقابات واتحادات مهنية، كنضال عمال المقاولة، وإضراب عمال شركة "حيفا كيميكاليم" (شركة الصناعات الكيماوية)، والنضال ضد شبكات التسويق، أو ضد اصحاب رؤوس الأموال، كما أدى الاحتجاج إلى قيام منظمات اجتماعية جديدة مثل منظمة "همشمار هحفراتي" (الحرس الاجتماعي).

تدل هذه الظاهرة على ضرورة الفصل في التحليل بين قادة التيار المركزي للاحتجاج وبين نشاط المجموعات الراديكالية على هامشه، والذي تضمن اقتحام شقق فارغة، وإقامة خيام (مضادة) في حديقة ليفينسكي وحي "هتكفا" ويافا وبات يام وجيسي كوهن و"خيام الهامش" خارج منطقة "غوش دان". وخلافا للتيار المركزي للاحتجاج، فقد مثلت هذه الخيام موقفا راديكاليا عرى المنطق المعنصر للاقتصاد السياسي في إسرائيل.

أخيرا، تجدر الاشارة إلى أن هذا الحراك الاحتجاجي لم ينته بعد، ومن المحتمل ان يتطور في اتجاهات غير متوقعة، وثمة من يتحدث عن طوفان كبير ما زال أمامنا.

على الرغم من كل هذه الجوانب المهمة، ينبغي أيضا إخضاع الاحتجاج، وبالأساس تياره المركزي، للنقاش النقدي، وهو ما يتطلب ان نضع جانبا العاطفة الطبيعية المؤيدة، وأن ننظر إلى الاحتجاج نظرة شك وارتياب. والحقيقة الأبرز التي أود الانطلاق منها هي ذلك الإجماع غير المسبوق الذي حققه الاحتجاج. فدرجة الإجماع تشكل

حظي احتجاج صيف العام ٢٠١١ في إسرائيل بإجماع قومي دافئ ومحتضن، يكاد يكون غير مسبوق. وقد تحدث المشاركون في سائر أنحاء البلاد عن "الشعور بالوحدة" و"التضامن" القومي المدني ("الإسرائيليون الجدد").

مقياسا مهما لحدود الاحتجاج وجرأته وفاعليته، وقد تحقق هذا الإجماع بفضل "الحيادية السياسية الإستراتيجية" التي اختارها المحتجون.

الإجماع القومي

تثير مظاهر التأييد القومي ذات النطاق الواسع نوعا من الشك والريبة لدى علماء الاجتماع. فالإجماع يتحقق بصورة عامة بواسطة نفي وإنكار عناصر تعتبر مثيرة للخلاف والانقسام: الإثنية، القومية، الجنوسية والطبقية. وقد اعتاد علماء الاجتماع على طرح السؤال: من الذي يحتاج إلى الإجماع؟ أو ما الذي يخفيه الإجماع؟

حظي احتجاج صيف العام ٢٠١١ في إسرائيل بإجماع قومي دافئ ومحتضن، يكاد يكون غير مسبوق. وقد تحدث المشاركون في سائر أنحاء البلاد عن "الشعور بالوحدة" و"التضامن" القومي المدني ("الإسرائيليون الجدد")[٢].

وعلى الرغم من الإجماع الواسع في صفوف السكان اليهود، إلا أنه لا يجوز التغاضي عن أن الاحتجاج كان ظاهرة فئوية، أو قطاعية. فقد نال الاحتجاج تأييد أكثر من ٩٥٪ من المؤيدين التقليديين لأحزاب العمل وشينوي وكاديما وميرتس، فيما كان المحرك الرئيس للاحتجاج أبناء وبنات الطبقة الوسطى الأشكنازية، الذين شعروا بأن الدولة خدعتهم وغيرت قواعد اللعبة (شيلو ٢٠١٢). بطبيعة الحال فان الطبقة الوسطى تمتلك قوة تفوق بكثير قوة الطبقات الضعيفة التي لم تشارك في الاحتجاج بصورة فعالة، لكنها أيدته من الخارج. لهذا السبب حظي الاحتجاج، رغم كونه فئوياً، بإجماع واسع: تراوحت نسبة المؤيدين للاحتجاج في صفوف السكان اليهود ما بين ٨٥٪ و٩٠٪ (وفقاً لاستطلاع "مؤشر السلام" واستطلاع mako

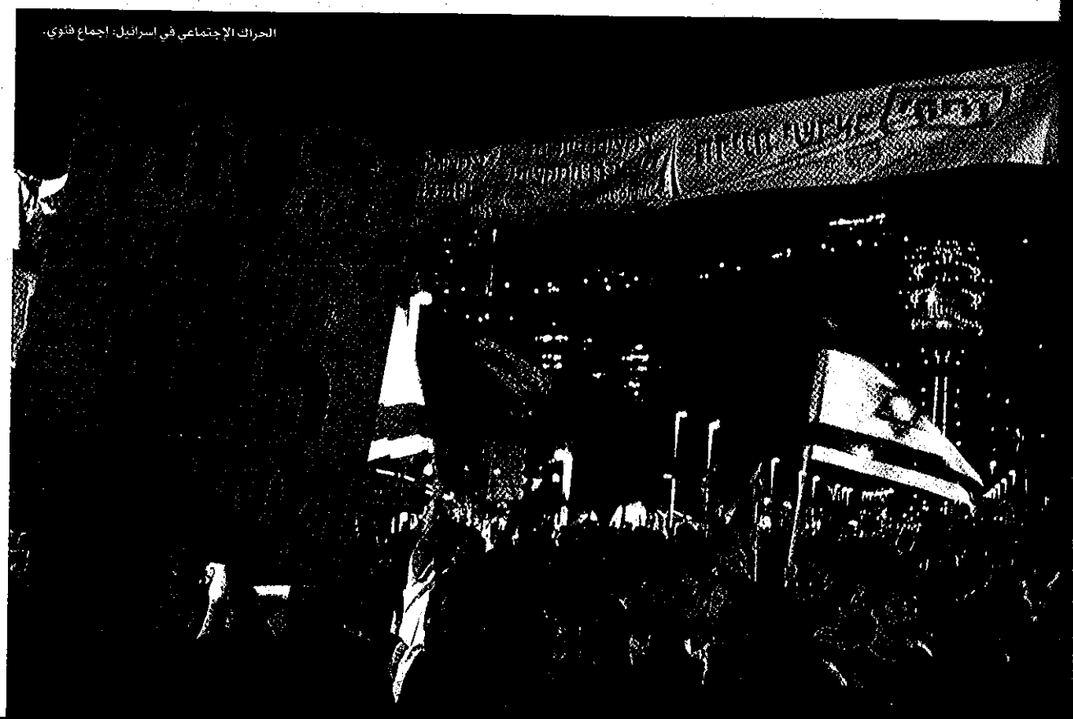

الحراك الإجتماعي في اسرائيل: اجماع فئوي.

الإسرائيليون الجدد لا يرغبون إذن في طرح مسائل خلافية يمكن أن تضر بالوحدة الوطنية. فمن خلال استخدام تعبير "الإسرائيليون الجدد" خطف المحتجون قيادة النضال الاجتماعي من المجموعات الإثنية، والتي قادت هذا النضال فيما مضى، وغلفوه بخطاب قومي، ونزعوا شرعية مصادر وأسباب انعدام المساواة باعتبارها مثيرة لـ "الفرقة والانقسام".

واستطلاع القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي)[٣].

يقول ميخائيل شيلو: إن الإجماع تحقق بالأساس بواسطة الخطاب الرافض لـ "الانقسام" بين مجموعات الهوية والمجموعات الطبقية المختلفة، وللحديث عن الاقتصاد السياسي المجزأ في إسرائيل (شيلو ٢٠١٢). وعلى سبيل المثال، فقد أكد رئيس اتحاد الطلبة الجامعيين إيتسيك شمولي، أن:

"أحد الإنجازات الكبيرة يتمثل في أن الاحتجاج إسرائيلي وليس يسارياً. وعقب اتساع نطاق الاحتجاج ليشمل جيل الآباء وتخطيه لحدود الطائفة والطبقة، تحول إلى نضال أيديولوجي واجتماعي" (مقتبس لدى شيلو ٢٠١٢).

وينظر "شمولي" إلى الاسرائيلية كوحدة واحدة راسخة وخالية من الفجوات، ساعياً إلى تخطي حدود "الطائفة/الطبقة" عن طريق خطاب جمهوراني قومي، يقصي الحريديم لأنه خطاب استحقاقراطي وعلماني، والعرب لأنه خطاب يهودي (غلس ٢٠١٢).

يشكل ذلك مثالا على خطاب جمهوراني يستند إلى الوحدة القومية (أنظر أيضا فيلك ورام ٢٠١٢). في الصياغة الواردة هنا قد يولد اصطلاح "عابر للحدود" نوعاً من الارتباك والبلبلة. فكلمة "عابر" ربما تعني أيضاً "متضمن"، أو ربما تدل حتى على خطاب متضمن هدفه إيجاد ائتلاف بين الطبقات (cross class coalition). لكن هذه الصياغة محت الهوية السياسية للمجموعات "القطاعية" وكذلك أيضا مطالبها المحلية. لذلك فإن خطاب "عبور- تخطي- الحدود" يتجاهل ويطمس أو يلغي الفوارق القائمة بين المجموعات على أساس إثني وقومي، أو إثني- جنوسي. وتوصف الجمهورانية على أنها "مواطنة فعالة، بمعنى المشاركة في الحيز السياسي- العام، وتنمية الالتزام بالمصلحة العامة والمسؤولية والوعي العام" (برالي وكيدار، ٢٠١١: ٣٠). كما أنها تتطلب الولاء للسلطة والتماثل معها باعتبارها تمثل المجتمع. صحيح أن الجمهورانية تدعو للعدالة الاجتماعية، إلا أنها ترهن ذلك بالمساهمة في خدمة الدولة. والمصلحة العامة ليست بأي حال عالية، فهي تقوم على فجوات طبقية وإثنية بين المواطنين، وبالقطع على فجوات بين المواطنين وغير المواطنين.

٣. خطاب الحياد السياسي الذي تجاهل اتجاهات اللادمقراطية للنظام في إسرائيل

في خضم احتجاج صيف العام ٢٠١١ وجهت انتقادات إلى هذا الاحتجاج لكونه وضع "السياسي" خارج النقاش. وقد تمحور الإدعاء في هذا السياق بأن الاحتجاج تجاهل الاحتلال والمستوطنات ونظام الأبارتهايد في "المناطق". ومن ناحية عملية فقد كان إخراج السياسي خارج النقاش بمثابة نفي وإنكار للنزاع السياسي وتطبيع له. حتى أن بعض المتحدثين المركزيين باسم الاحتجاج، ومن ضمنهم شيلي يحيموفيتش، أدرجوا صراحة مستوطنتي "أريئيل" و"معاليه أدوميم" ضمن دائرة - حيز- الاحتجاج[٤].

كما سمعت لدى أوساط اليمين الراديكالي أصوات أيدت الاحتجاج تأييداً تاماً، حتى أن مدير عام مجلس المستوطنات في الضفة الغربية، داني دايان، قام بزيارة لخيمة الاحتجاج في جادة روتشيلد (في تل أبيب)، صرح خلالها قائلاً:

"منذ سنوات طوال ونحن نقول أن كثرة التركيز على

إسرائيل كدولة سيادية اقيمت ليس فقط كتجسيد لحق تقرير مصير قومي، وإنما أيضا، وبشكل يدعو للسخرية، كاستعادة لحالة الطوارئ التي عاشها اليهود في أوروبا. ويرتكز نموذج "دولة يهودية وديمقراطية" على حالة طوارئ دائمة تشرعن "الشذوذ" بصورة قانونية من أجل مواجهة "العدو الداخلي". وقد ورثت الدولة "أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ" من الإمبريالية البريطانية، والتي تم تحت غطائها في سبعينيات القرن الماضي سن قانون يسمح ببقاء الوضع الشاذ المتمثل في "تجميد سلطة القانون في إطار القانون".

المواضيع السياسية جعلتنا نهمل المجتمع الإسرائيلي. حسناً بأن هذا القول تحول إلى إجماع. من الجدير أن يتم التركيز في السنوات القريبة على المشاكل والهموم الداخلية عوضاً عن الانشغال بما قاله أبو مازن ليلة البارحة. الأقوال والتصريحات التي تزعم أننا نحن المشكلة، لا تخرج من (خيمة) روتشيلد"[٥].

رئيس مجلس مستوطنات "ماطي بنيامين" أضاف قائلاً:

"أعتقد أن الحكومة ستدرس الموضوع قريباً بإمعان وبما يمكن الجيل الشاب من العيش هنا في البلاد حتى لا يضطر للرعي في حقول الآخرين"[٦].

أيد قادة ونشطاء الاحتجاج من جهتهم هذه الإستراتيجية التي محت الاحتلال والمستوطنات ونظام الأبارتهايد الذي يخضع له الفلسطينيون، ورأوا أهمية في كون الاحتجاج حدثا محيداً سياسياً. واعتبر أحد النشطاء أن هذه الحيادية السياسية تمثل استراتيجيا ذكية:

"لقد برهن الإسرائيليون الجدد في الصيف الأخير على حنكة سياسية بكونهم لم يتطرقوا، لا في الخطب ولا في المؤتمرات الصحافية، إلى مسائل خلافية كان يمكن أن تشق الصفوف وتمس الشعور المدهش بالوحدة الذي عم في الشوارع من قلب تل أبيب وحتى أبعد نقطة في الهامش".

الإسرائيليون الجدد لا يرغبون إذن في طرح مسائل خلافية يمكن أن تضر بالوحدة الوطنية. فمن خلال استخدام تعبير "الإسرائيليون الجدد" خطف المحتجون قيادة النضال الاجتماعي من المجموعات الإثنية، والتي قادت هذا النضال فيما مضى، وغلفوه بخطاب قومي، ونزعوا شرعية مصادر وأسباب انعدام المساواة باعتبارها مثيرة لـ "الفرقة والانقسام".

إنها لغة جمهورانية، تنطق بلسان الدولة تماما كما فعل ذلك تقرير تراختنبرغ بقوله:

هذا الشعب القادر على أن يضم ويحتضن تحت رقاع هذه الخيمة كل التيارات والعقائد والمعسكرات في تظاهرة وحدوية لم نشهد مثيلا لها ربما منذ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ (قرار التقسيم) (لجنة تراختنبرغ ص٢٣).

لقد وجد الحياد السياسي للاحتجاج تعبيرا له في تجاهل السمات اللاديمقراطية والشمولية للنظام الإسرائيلي. واستخدام مصطلح "شمولية" في السياق الإسرائيلي ليس بالأمر البسيط أو الهين ذلك لأنه يرتبط على الفور بالأنظمة الشمولية في أوروبا، كالدولة النازية في ألمانيا، والفاشية في إيطاليا وإسبانيا.

ومن الواضح أن الحالة الإسرائيلية لا تشبه تلك الحالات، لكن مع ذلك فإن النظام الإسرائيلي يتسم بثلاثة عناصر ميزت أنظمة شمولية في الماضي:

١. حالة طوارئ دائمة.

٢. مواطنة مرقعة ومجزأة إلى مسارات منفصلة.

٣. قوانين وتشريعات عنصرية من أجل "حماية الدولة" (للإطلاع على قائمة القوانين المناهضة للديمقراطية أنظر الرابط التالي لجمعية حقوق المواطن HYPERLINK "http://www.acri.org.il/he/?p=1231" http://www.acri.org.il/he/?p=1231).

هذه المسائل أو السمات الثلاث اختفت في موجات الحماس والانفعال إزاء الاحتجاج الذي انصب النقاش خلاله على أعراض انعدام العدالة وليس على أسبابها.

في نهاية المطاف تحول "معسكر الاعتقال" إلى مكان إقامة الشاذ. قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت تجزئة قانون المواطنة، أو مصادرتها، سلاحا رئيسا في يد الديكتاتوريات الشمولية. في الماضي كان اليهود في أوروبا هم الاستثناء او الشواذ، أما اليوم فإن المسلمين هم الشواذ في أوروبا، والفلسطينيين هم الشواذ في إسرائيل.
فحياة الفلسطينيين في إسرائيل غير محمية أو مضمونة لأن مواطنتهم مرهونة بسلوكهم.

٣- ١ : حالة الطوارئ

انتقد كارل شميت بشدة في كتابه "ثيولوجيا سياسية" (١٩٢٢) "سلطة القانون" الفايمارية - نسبة إلى جمهورية فايمار- (التي اعتبرها يهودية)، لأنها تضعف قوة الجهة السيادية. وقد سعى شميت إلى ترميم مكانة سيادية الحاكم عن طريق تجميد القانون الليبرالي والإعلان عن حالة طوارئ. بعض دول العالم الديمقراطي تستخدم حاليا حالة الطوارئ من أجل مواجهة تهديدات معينة، غير أن استخدامها يتم بشكل محدود ومراقب من قبل الجمهور.

وإسرائيل كدولة سيادية أقيمت ليس فقط كتجسيد لحق تقرير مصير قومي، وإنما أيضا، وبشكل يدعو للسخرية، كاستعادة لحالة الطوَارئ التي عاشها اليهود في أوروبا. ويرتكز نموذج "دولة يهودية وديمقراطية" على حالة طوارئ دائمة تشرعن "الشذوذ" بصورة قانونية من أجل مواجهة "العدو الداخلي". وقد ورثت الدولة "أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ" من الإمبريالية البريطانية، والتي تم تحت غطائها في سبعينيات القرن الماضي سن قانون يسمح ببقاء الوضع الشاذ المتمثل في "تجميد سلطة القانون في إطار القانون".[٧] كذلك تم استناداً لسريان أنظمة الطوارئ سن قوانين أخرى مثل "قانون صلاحيات طوارئ"، "قانون صلاحيات التفتيش في أوقات الطوارئ"، "قانون تنظيم وضع اليد على عقارات"، "أمر منع الإرهاب" و"قانون منع التسلل".[٨]

وعلى الرغم من أن استخدام حالة الطوارئ ليس استثناء في السياق العالمي مثلما يبين جورجيو أجامبين في كتابه "حالة الطوارئ"، إلا أن حالة الطوارئ في إسرائيل ليست وسيلة مؤقتة وإنما هي نظام دائم.

أضاف المشرع الإسرائيلي في العامين الأخيرين سلسلة قوانين جديدة تستند على حالة الطوارئ: قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة؛ قانون يسمح باعتقال المشبوهين بارتكاب "مخالفات أمنية" لفترات طويلة من دون رقابة قضائية؛ قانون يسمح باعتقال لاجئين (متسللين" بلغة الدولة) لمدة ثلاث سنوات وليس ٦٠ يوما كما كان متبعا حتى ذلك الوقت؛ واقتراح لإقامة "محاكم خاصة" تعالج مسائل هجرة غير اليهود. في مصر وسورية كان المطلب الأساس للمحتجين ضد النظام إلغاء حالة الطوارئ. . لكن في إسرائيل، التي تدعي الديمقراطية، لم يطرح المحتجون هذا المطلب.

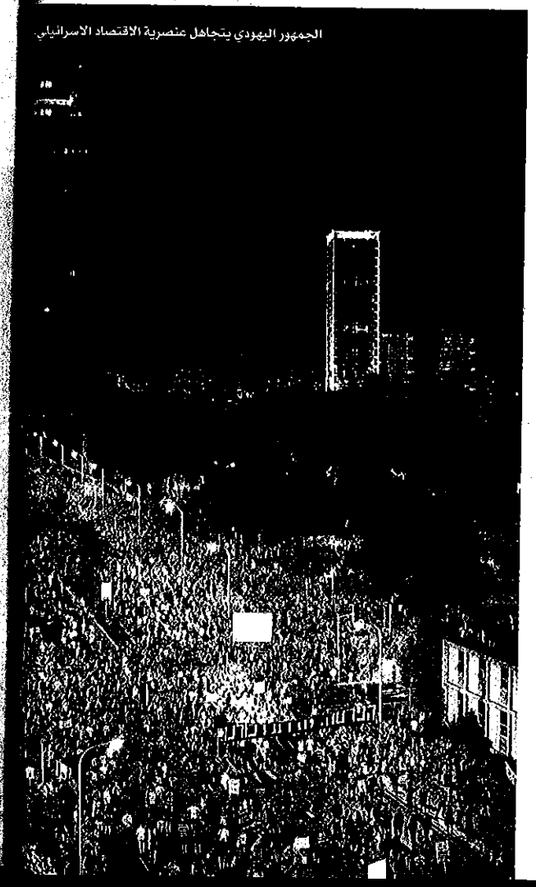
الجمهور اليهودي يتجاهل عنصرية الاقتصاد الاسرائيلي.

هذا الاتجاه الشمولي هو جزء من منظومة كاملة تشمل نظاما نيو ليبراليا، ونظاما سياسيا يستند على حالة طوارئ، وعنصرية ولاسامية تجاه الحريديم والعرب والمهاجرين من دول "العالم الثالث". و ظهرت على غرار المجتمعات الشمولية في الساحة العامة الإسرائيلية أيضا منظمات مستقلة تسعى لحماية الدولة والمجتمع من أعدائهما. والأعداء في هذه المرة ليسوا فقط الفلسطينيين، وإنما أيضا اليهود المتحالفون معهم.

٣- ٢ : الترقيع والتجزئة في قانون المواطنة

تعتبر المواطنة في المجتمعات الليبرالية حقا أساسيا عالميا غير قابل للجدل أو المصادرة أو التجزئة. وكانت حنة أرندت قد بينت كيف انقضت السياسة الشمولية على هذه البنية، وكيف "فقد (ضحاياها) الحقوق التي اعتبرت على أنها حقوق غير قابلة للإلغاء أو المصادرة. . . ولذلك اضطروا للعيش تحت رحمة قانون الاستثناءات" (أرندت ١٩٥١/٤٠٦: ٢٠١٠). وقد شكل ذلك، من وجهة نظر أرندت، ممارسة لأساليب كولونيالية داخل المجتمع الأوروبي. نتيجة لذلك كان "يتعين على الأقليات، عاجلا أم آجلا، الذوبان أو الزوال" (المصدر السابق: ٤٤١). في نهاية المطاف تحول "معسكر الاعتقال" إلى مكان إقامة الشاذ. قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت تجزئة قانون المواطنة، أو مصادرتها، سلاحا رئيسا في يد الديكتاتوريات الشمولية. في الماضي كان اليهود في أوروبا هم الاستثناء او الشواذ، أما اليوم فإن المسلمين هم الشواذ في أوروبا، والفلسطينيين هم الشواذ في إسرائيل.

فحياة الفلسطينيين في إسرائيل غير محمية أو مضمونة لأن مواطنتهم مرهونة بسلوكهم. في العام ٢٠١١، وقبل اندلاع الاحتجاج، أقر (في الكنيست) بالقراءتين الثانية والثالثة مشروع قانون يسمح بإلغاء مواطنة شخص يدان بتهمة التجسس أو الإرهاب. هذا القانون أقر على مرأى ومسمع المحتجين في مطلع صيف العام الماضي، إلا أنهم آثروا تجاهله، وهذا التجاهل هو نتيجة مباشرة لموقف الحياد السياسي، الذي انتهجه المحتجون. لقد تجاهلوا حقيقة أن المواطنة غير قابلة للإلغاء أو المصادرة. ولأن المسألة اعتبرت سياسية فقد أبقيت خارج نطاق الاحتجاج. إلى ذلك فقد أضيف مؤخرا إلى هذا القانون القرار البائس للمحكمة العليا بشأن تعديل قانون المواطنة، والذي يحظر على مواطن فلسطيني السكن أو الإقامة في إسرائيل مع زوجته (أو على مواطنة فلسطينية الإقامة مع زوجها في إسرائيل) إذا كانت قادمة من مناطق "دولة معادية".

٣- ٣ : تشريع عنصري "لحماية الدولة"

في حزيران ٢٠١١ أقرت أيضا ثمانية قوانين أو مشاريع قوانين هدفها "حماية الدولة" من "أعدائها" في الداخل والخارج، بينها: قانون النكبة الذي يقيد تمويل هيئات تحيي ذكرى النكبة؛ قانون واجب كشف المصادر، المتعلق بالمنظمات والأفراد الذين يتلقون دعما من قبل "كيان سياسي أجنبي"؛ قانون الولاء لإسرائيل كدولة يهودية، ديمقراطية وصهيونية؛ حظر "التحريض" على رفض وجود إسرائيل كدولة يهودية؛ مشروع "قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي"، والذي يعيد تعريف هوية الدولة وطابعها وتكريس ذلك في قانون أساس تلغى في إطاره مكانة اللغة العربية كلغة رسمية؛ حظر دخول مواطنين أجانب إلى إسرائيل في حال كان هؤلاء يدعون أو يؤيدون الدعوة لمقاطعة إسرائيل.

هذه القوانين تشير إلى عملية "تحول الدولة من أداة في يد القانون إلى أداة في يد الأمة" (أرندت ١٩٥١/ ٢٠١٠: ٤١٤). وقد جرى تبرير كل هذه القوانين والتشريعات بحجة وجوب حماية الدولة من أعدائها في الداخل والخارج، ومجلس النواب (الكنيست) هو فقط إحدى الساحات التي تتجلى فيها هذه الظاهرة.

هذا الاتجاه الشمولي هو جزء من منظومة كاملة تشمل نظاما نيو ليبراليا، ونظاما سياسيا يستند على حالة طوارئ، وعنصرية ولاسامية تجاه الحريديم والعرب والمهاجرين من دول "العالم الثالث". و ظهرت على غرار المجتمعات الشمولية في الساحة العامة الإسرائيلية أيضا منظمات مستقلة تسعى لحماية الدولة والمجتمع من أعدائهما. والأعداء في هذه المرة ليسوا فقط الفلسطينيين، وإنما أيضا اليهود المتحالفون معهم. فهي تؤلب على أساتذة جامعيين- بروفسورون يساريون "يحرضون" في دروسهم وكتاباتهم ضد الدول. هذا المناخ المكارثي يفعل فعله ويؤثر بشكل واضح على المؤسسات السياسية:

والمفارقة في الاحتجاج تكمن في أنه نجح في خلق إجماع قومي يهودي، لكنه لم ينجح في دفع كل المجموعات للخروج إلى الشارع. فالشرقيون والأثيوبيون والروس لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني نظرا لأنه طمس كليا هويتهم الإثنية. والمتدينون الحريديم لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني لأنه مثل الخطاب الاستحقاقراطي للطبقة الوسطى العلمانية. والفلسطينيون لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني لأنه مثل الخطاب اليهودي القومي لـ "الإسرائيليين الجدد" (غلاس ٢٠١٢).

الحكومة، مجلس التعليم العالي، لجان الكنيست، الصحف ووسائل الإعلام، الجامعات والكليات، حركات الشبيبة، جهاز التعليم، وبطبيعة الحال الجيش والشرطة.

كل هذه الظواهر الشمولية كانت معروفة ومكشوفة حين أقيمت خيمة الاحتجاج الأولى في ١٤ تموز ٢٠١١، لكن قادة الاحتجاج فضلوا تجاهلها.

٤. خطاب جمهوراني ينفي الطابع المعنصر للاقتصاد السياسي

إحدى الظواهر البارزة، عدا عن الحياد السياسي المتطرف للاحتجاج، تتمثل في نفي الاقتصاد السياسي المعنصر في إسرائيل. إيال كلاين وصف هذه الظاهرة بـ "سياسة الكبت".[٩] وبسبب هذه السياسة حظي الاحتجاج بإجماع منقطع النظير، ولكن على الرغم من هذا الإجماع، لم ينجح الاحتجاج عمليا في تخطي المعسكرات. فالفجوة في المشاركة في الاحتجاج بين اليهود العلمانيين وبين باقي المجموعات (العرب، الشرقيون، الحريديم، المستوطنون، الأثيوبيون والروس) كانت بنسب ملموسة (شيلو ٢٠١٢). والمفارقة في الاحتجاج تكمن في أنه نجح في خلق إجماع قومي يهودي، لكنه لم ينجح في دفع كل المجموعات للخروج إلى الشارع. فالشرقيون والأثيوبيون والروس لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني نظرا لأنه طمس كليا هويتهم الإثنية.

مشاركة واسعة .. لكن المجموعات الهامشية لم تندمج بنسبة عالية

فضّل الاحتجاج الأخير (صيف ٢٠١١) إهمال "الخطاب القديم" وطور لغة جمهورانية واستحقاقراطية مع التأكيد على "المساهمة" و"الخدمة الوطنية" و"المنافسة" (أنظر نقد أوري رام في هذه المسألة)، والتي نفت الملامح والخطوط المعنصرة للاقتصاد السياسي. وهذا النفي للعلاقات والفوارق الطبقية والإثنية او القومية، غير ناتج عن جهل، وإنما نتيجة لـ "الحياد السياسي الاستراتيجي" الذي حول خطاب الاحتجاج إلى خطاب نيو- ليبرالي.

والمتدينون الحريديم لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني لأنه مثل الخطاب الاستحقاقراطي للطبقة الوسطى العلمانية. والفلسطينيون لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني لأنه مثل الخطاب اليهودي القومي لـ "الإسرائيليين الجدد" (غلاس ٢٠١٢).

في هذا السياق يقول عادل مناع:

> " لا أذكر قيام احتجاج اجتماعي وسياسي يهودي يتعلق بالسكان العرب، على الرغم من أن قضاياهم كان من المفروض أن تقف في مركز مسألة العدالة الاجتماعية: البدو، والغائبون- الحاضرون والمس الاقتصادي والاجتماعي بالعرب الإسرائيليين".[١٠]

لقد تجاهل الاحتجاج، بسبب موقفه الجمهوراني، تاريخا غنيا من النضالات الاجتماعية التي شخصت الاقتصاد السياسي كاقتصاد معنصر.

على سبيل، في أعقاب ظهور "الفهود السود" في السبعينيات، انتظمت في القدس "حركة الخيام" التي أقامت خيام احتجاج في القطمون وأحياء أخرى في المدينة (شيطريت ١٩٩٩). وقد قام أعضاء هذه الحركة باقتحام شقق وإقامة مخيمات احتجاجا على تحويل الأموال للمستوطنات. هذا النضال استفاد من دروس النضالات العرقية لـ "الفهود السود" (ليفي وشنهاف ٢٠٠٩- ٢٠١٠) والتي وجدت تعبيرا سياسيا أيضا في المسرح الجماهيري الذي ظهر في حي القطمون (شيطريت ١٩٩٩، ليف- الجام ٢٠١٠). هذه الاحتجاجات كشفت المنطق الإثني للنظام، غير ان الاحتجاج الأخير (صيف ٢٠١١) فضل إهمال "الخطاب القديم" وطور لغة جمهورانية واستحقاقراطية مع التأكيد على "المساهمة" و"الخدمة الوطنية" و"المنافسة" (أنظر نقد أوري رام في هذه المسألة)[١١]، والتي نفت الملامح والخطوط المعنصرة للاقتصاد السياسي. وهذا النفي للعلاقات والفوارق الطبقية والإثنية او القومية، غير ناتج عن جهل، وإنما نتيجة لـ "الحياد السياسي الاستراتيجي" الذي حول خطاب الاحتجاج إلى خطاب نيو- ليبرالي. وقد بين أولريخ بيك بأن إحدى سمات الخطاب النيو- ليبرالي هي إهمال مصطلحات مثل "طبقة" و"إثنية"، والاستعاضة عنها بمفاهيم تصاغ بلغة استحقاقراطية لا كيان لها، تؤكد على الفرد ومواطنة، وعلى نظام التموضع الاجتماعي المستند على التبعية لسوق العمل. ويطلق بيك على ذلك "رأسمالية دون مكانة" (فايتمان وروترفود ٢٠٠٠). لقد خرج قادة الاحتجاج ضد النيو- ليبرالية، من خلال نفي الطبقات والمجموعات الإثنية وإعادة استخدام وتوظيف واستخدام لغة نيو- ليبرالية استحقاقراطية. على سبيل المثال صرحت دافني ليف قائلة: "نحن لسنا شيوعيين ولا حتى اشتراكيين.. نحن مع المنافسة".[١٢] هذه اللغة تنكرت للمركبات الطبقية والإثنية والجنسوية والعرقية والقومية للمجتمع.

لقد بدا الخطاب الطامس للفوارق أو الفواصل، مشابها بشكل مدهش للمبادئ التي عرضها تقرير تراختنبرغ والذي ألغى أهمية "الشروخ" وتحدث عن وحدة وعن "إسرائيليين جدد" يرفضون الانقسام و"الفرقة"، وهي نظرة وظيفية مجردة للمجتمع:

> "إنه الشعب- وليس القطمون مقابل رحافيا، ولا بني براك مقابل تل أبيب، أو كريات أربع مقابل كريات شمونة. ليست هذه الشروخ التي أملت الأجندة طوال عشرات السنوات، بعضها تقلص وانحسر، وبعضها الآخر ضاقت به ذرعا الشريحة المركزية في المجتمع الإسرائيلي، ذلك لأنه حجب إمكانية الحديث عن المواضيع المؤلمة الأخرى، التي تشاطر فيها غالبيتنا، والتي لا تتوقف في هذا الجانب أو ذاك من الشروخ التقليدية- يمين- يسار، حريدي- علماني، شرقي-

أشكنازي، مهاجرون وقدماء. هناك سياسة عكرة ازدهرت أكثر من اللازم على الأرضية الغريزية للشروخ التقليدية" (تقرير تراختنبرغ، ٢٠١١: ص٢٣).

إلى ذلك، فقد ضم الاحتجاج أيضا مجموعات راديكالية مثلت العرب والشرقيين ومهاجري العمل ومعوزي السكن. وتجدر هنا ملاحظة كيف تعاملت المؤسسة الرسمية مع الاحتجاج المأسس في جادة روتشيلد في تل أبيب، مقارنة مع خيام الاحتجاج في جيسي كوهن في حولون وبات يام وحي "هتكفا" وحديقة لفينسكي في تل أبيب. فقد نعتت المؤسسة هذه الخيام بـ "خيام السودانيين (اللاجئين من السودان) والمدمنين على المخدرات". ولعله ليس غريبا أنه نشب في غير مرة خلاف بين المحتجين في هذه الخيام وبين التيار المركزي للاحتجاج.

٥. قانون التسويات

يجسد قانون التسويات، الذي جرى سنه للمرة الأولى في العام ١٩٨٥، النهج الذي يصوغ الاقتصاد السياسي. وقد جمد هذا القانون داخله معظم القوانين والتشريعات الاجتماعية التي أقرها الكنيست، وحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد نيو- ليبرالي بشكل تام.

المطالب التي أثيرت من قبل مجموعات الاحتجاج في مواضيع السكن والتعليم والتشغيل، دفنت في الماضي مرارا في قانون التسويات. ولئن كان بعض قادة الاحتجاج قد طالبوا بإلغاء هذا القانون، إلا أنهم تجاهلوا حالة الطوارئ التي تتيح وجوده. فقانون التسويات سن في العام ١٩٨٥ كجزء من "خطة طوارئ" لإعادة الاستقرار في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك استناداً إلى أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ من العام ١٩٤٥. وينقل تشريع الطوارئ مركز الثقل من المشرع إلى السلطة التنفيذية (الحكومة)، وذلك من أجل مواجهة حالة طارئة مؤقتة. في المجتمعات الديمقراطية يتم تحديد موعد لانتهاء مفعول حالة الطوارئ، غير أن الحكومة الإسرائيلية استخدمت تشريعات الطوارئ على نطاق واسع ومكثف (في الساحتين السياسية والاقتصادية- والاجتماعية) من دون تحديد زمن لانتهاء مفعولها. وتستخدم الحكومة هذه التشريعات كأداة سلطوية دائمة، من دون أن تواجه أية معارضة تقريبا، محولة "المؤقت" إلى دائم.

ويرتكز قانون التسويات في عمله إلى ذراعين متشابكتين:

الذراع الأولى تجمد قوانين شرعية (ولا سيما القوانين ذات الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية) في ثلاجة سلطوية لأجل غير محدد. وعلى سبيل المثال فقد تم بغطاء قانون التسويات تجميد مجموعة من القوانين منها قانون التعليم الإلزامي لسن الطفولة المبكرة، قانون اليوم الدراسي الطويل، الذي أقر في العام ١٩٧٧، قانون الإسكان العام (١٩٩٨)، قانون التعليم المجاني للأولاد المرضى (٢٠٠١) وقانون التشغيل بواسطة شركات قوى عاملة (١٩٩٦). وقد أجل تطبيق هذه القوانين لأجل غير مسمى استنادا لـ "حالة الطوارئ"، مع أنه كان من شأنها أن تساهم في تقليص عدم المساواة لو طبقت فعليا. من هنا فقد تحول قانون التسويات إلى أرشيف لدفن جثث التشريعات الاجتماعية.

الذراع الثانية لقانون التسويات تتمثل في مسار إداري سريع لعمليات خصخصة مكثفة (تسمى "إصلاحات") في فروع الاقتصاد. وقد تمت صياغة هدف القانون على النحو الآتي: "يأتي هذا القانون لتعديل قوانين مختلفة، وتأجيل بدء تطبيق قوانين وإلغاء قوانين وتحديد تعليمات إضافية، وذلك بهدف إتاحة إمكانية تحقيق نجاعة بنيوية بعيدة المدى في القطاع العام، وإجراء إصلاحات في فروع الاقتصاد، وتحقيق غايات الميزانية وتقليص العجز المالي الحكومي والنفقات الحكومية والمديونية القومية، وكل ذلك في إطار خطة لإنعاش اقتصاد إسرائيل". لقد أتاح قانون التسويات، برعاية هذه الأيديولوجيا، سن قوانين وأنظمة بإجراءات معجلة، لا تخضع لعمليات الاستماع والاستجواب والنقاش البرلمانية المتعارف عليها.

من جهة أخرى فقد ازداد حجم سعة قانون التسويات بوتيرة متسارعة منذ إقراره وبدء تطبيقه، قبل عشرين عاما. ففي صيغته الأولى العام ١٩٨٥، جاء القانون في ١٥ صفحة واحتوى ١٠٣ بنود وبنود فرعية. وفي العام ١٩٩٧ تضاعف حجمه ليمتد على ٣٠ صفحة وتضمن ٣٨٦ بنداً وبنداً فرعيا، وفي العام ٢٠٠٣ امتد إلى ٧٠ صفحة و٥٧٦ بنداً وبنداً فرعيا. في العام التالي بلغ حجمه ٨٢ صفحة وتضمن ١٠٣٧ بنداً وبنداً فرعيا. في العامين الأخيرين تقلص هذا الحجم بعض الشيء نتيجة لتدخل فعال من جانب رئيس الكنيست، غير أن توسيع حجم القانون خلال الأعوام العشرين الماضية يعكس توجها مناوئا للديمقراطية، ينضفر في مجتمع نيو- ليبرالي متطرف. وهكذا سدت طريقة القوانين الاجتماعية، وأتيح المجال لتنفيذ إصلاحات الخصخصة

لقد استخدمت الدولة في إسرائيل، على اختلاف حكوماتها، قانون التسويات كأداة لمحاربة وتقويض دولة الرفاه، إذ شكل القانون ذاته برنامج خطوط عريضة صيغ على أساسها اقتصاد العرض المستند على عدم مساواة بنيوية تصب في صالح رأس المال، بحجة أنه يحقق النمو الاقتصادي. من هنا فإن مضامين قانون التسويات منذ إقراره في العام ١٩٨٥، تشكل توثيقا لأفول دولة الرفاه وصعود الاقتصاد النيو- ليبرالي المتطرف الذي سيطر على إسرائيل. وعليه فإن أية محاولة لإصلاح الطريقة يجب أن تركز على الإلغاء التام الشامل لتشريعات وقوانين حالة الطوارئ.

في الفروع الاقتصادية، ومن ضمن ذلك خصخصة حقوق سيادية ونقلها من السلطة إلى أصحاب رؤوس الأموال.

لقد استخدمت الدولة في إسرائيل، على اختلاف حكوماتها، قانون التسويات كأداة لمحاربة وتقويض دولة الرفاه، إذ شكل القانون ذاته برنامج خطوط عريضة صيغ على أساسها اقتصاد العرض المستند على عدم مساواة بنيوية تصب في صالح رأس المال، بحجة أنه يحقق النمو الاقتصادي. من هنا فإن مضامين قانون التسويات منذ إقراره في العام ١٩٨٥، تشكل توثيقا لأفول دولة الرفاه وصعود الاقتصاد النيو- ليبرالي المتطرف الذي سيطر على إسرائيل. وعليه فإن أية محاولة لإصلاح الطريقة يجب أن تركز على الإلغاء التام الشامل لتشريعات وقوانين حالة الطوارئ.

٦. الكرنفال

ظهر الكرنفال مع ظهور المسيحية، وهو طقس أو احتفال تقليدي للتخلص من اللحوم الزائدة (بسبب الافتقار إلى وسائل التبريد). ثم أصبح ذلك مهرجانا احتفاليا للفقراء يجمع بين ارتداء الأقنعة والملابس التنكرية والموسيقى والعروض الفنية والسيرك، وإلقاء الخطب، والتي تولد شعوراً بالتجديد. ويتم في نطاق الكرنفال قراءة نصوص انتقادية تسخر من السلطة، والكرنفال هو حدث حدودي لكونه يقع بين الفانتازيا والواقع، كما أنه يحتوي على رسائل ثنائية، فمن جهة شعور بالتقويض والتجديد، ومن جهة أخرى شعور بالآنية والمحدودية. الجميع يشارك في لعبة تبادل الأدوار كما يسميها باختين، فتجد خيمة من أجل آباء مطلقين يصارعون لأجل حضانة مشتركة لأولادهم، وخيمة أخرى تقترح طريقة أدلر كحل للأزمة الاجتماعية، وثالثة تقترح أن يبدأ التغيير من الداخل. وتتسبب لعبة الأدوار هذه في انهيار الفرق بين العرض الساخر والكرنفال. في العرض الساخر يوجد موقف خارجي، بينما في الكرنفال يشارك الجميع، ومن ضمن ذلك أحيانا أصحاب الأدوار أنفسهم. ويطمس الكرنفال الفرق بين المسرح والواقع، وتبدو بعض مطالبه مضحكة، مثل طلب قادة الاحتجاج بإجراء نقاش مفتوح في التلفزيون مع رئيس الحكومة، أو دعوات سخيفة من قبيل "الشعب يريد عدالة روحية"، فيما يغدو المسرح الحياة الحقيقية فهو يمثل حلا طوباويا مع نهاية معروفة سلفا. وما يميز المسرح بالأساس هو الخطب وموائد النقاش والموسيقى والعاب الحظ والتنبؤ بالغيب. أو كما كتب أحد نشطاء الاحتجاج: "المدهش في نظري في الخيمة كشكل من أشكال الاحتجاج هو هندستها المعمارية. فهي تكرس ما يسمى بالاغتراب العمراني. لم يعد كل واحد يجلس في بيته، يتصفح الانترنت، وإنما مهرجان شعبي، مثلما كانت مدن الأسواق والمعارض، التي يلتقي فيها الناس ويتبادلون الحديث بدون حواجز أسمنتية أو تكنولوجيا".[١٣]

لقد أدى الكرنفال، الذي وصفه باختين على أنه حدث سياسي، إلى انشقاق عن اليسار التقليدي (اليسار الجديد) نظرا لأنه بدّل الثورة بحدث مؤقت له تاريخ انتهاء صلاحية. دراسة باختين عن الكرنفال ترجمت إلى الانكليزية في العام ١٩٦٨ في خضم احتجاج طلبة الجامعات في أوروبا وأميركا الشمالية. وقد شكل ذلك الرد المسيحي على ماركس. فقد كتب باختين من داخل النظام الشمولي في روسيا السوفياتية وتناول، من ضمن جملة أشياء، القيود التي فرضت على أدباء وكتاب روس بعد الثورة، والتي تحظر عليهم استخدام التهكم والنقد الساخر. وقد كان الأدب ساحة مركزية حاربت فيها السلطة المثقفين. لهذا السبب اقترح باختين إمكانية تعدد الأصوات في النص، مستحضرا من التاريخ الروسي روايات ريفليه وسرفانتيس.

في المجتمعات الشمولية، تمثل التعددية أو التنوع الكرنفالي حدثا

ذا مغزى سياسيا، فهو يضيء حدود تسامح السلطة وحدود المعارضة لها. في المجتمعات التقليدية، وفي الكثير من المجتمعات الحديثة، كان الكرنفال حدثا سياسيا مؤثرا. (أنظر: Turner، Davis 1975، 1979). في الوقت الحالي أيضا يمكن للكرنفال أن يكون مناسبة "مفتوحة" ذات مكنون تقويضي. ولكن المجتمعات النيو- ليبرالية، كما يقول سيلفير زيزيك، هي مجتمعات كرنفالية بحكم تعريفها، ولذلك فإن الكرنفال كنشاط سياسي، غير فعال أو مؤثر فيها (Zizek 2009). وفي هذه المجتمعات يوصف كل أديب بأنه متعدد وكل شاعر بأنه تقويضي. هذا التعدد يطمس الأصوات المعارضة والطابع التقويضي ويبدل المواضيع (أو الشخوص) مقارنة بما كان مألوفًا في الكرنفال الأصلي، ومن هنا ضعفه الثوري.

وعلى الرغم من أن الكرنفال يمكن أن يكون حدثا مفتوحا، وان يفقد السيطرة أحيانا، إلا انه يحظى بشرعية وترخيص من الدولة (Grindon 153). تتيح هذه الشرعية الجزئية الخروج عن الروتين والسخرية من السلم التراتبي، ولكن لوقت محدود، فالكرنفال ينتهي في المساء، أو في الأول من أيلول، ويتجدد في عظة عيد الفصح اليهودي. الكرنفال محدد بزمن. والكرنفال الذي كان في الأصل حدثا دينيا- سياسيا، أصبح ممأسسا وتحول إلى قفص حديدي يخبو فيه تأثيره السياسي. قالت رئيسة لجنة عمال القطارات، غيلاه أدرعي، ردا على اتهام العمال بالشغب: "الاحتجاج لا يعني ترديد أغاني شلومو آرتسي والعزف على الغيتار". وقد أرادت بذلك القول إن الاحتجاج لم يكن سياسيا. وخلافا للمنطق الثوري فإن الكرنفال حدث مؤقت، ومحدود في قدرته النقدية، ولذلك فإنه يحظى بشرعية من السلطة وبإجماع قومي.

انتبهوا إلى هذه الأقوال التي كتبها متان كمينر من خيمة الاحتجاج في حديقة لفينسكي في تل ابيب (كمينر ٢٠١١):

"بالأمس، في العاشرة والنصف ليلا، أتى إلى الخيمة وفد جاء من روتشيلد، يضم ممثلين من خيام الاحتجاج في أسدود وبئر السبع وديمونا. اللقاء بين الوفد وبين المعتصمين في الخيمة تحول إلى احتفال صاخب شارك فيه مغنون وعازفون وطبالون وموسيقيون مهنيون... لقد كانت هذه إحدى اللحظات النادرة التي يدمع فيها الإنسان، يحتسي البيرة ويسأل نفسه: لماذا لا يكون الوضع على هذا النحو دائما؟!".

إنه وصف مؤثر، يثير التعاطف والشعور بالتضامن ولكن يجدر بنا الانتباه إلى الطابع الكرنفالي للوصف: الموسيقى، حفلات الجاز الصاخبة، العازفون، وبالأخص المعرفة والإقرار بأن هذا الحدث يجري ضمن مساحة زمنية محددة ستنتهي في القريب. لقد وصف أحد المدونين عملية إدمان: "أدمنا. المشاعر هي مواد بيو- كيماوية ترفعنا عاليا، وعندما ينتهي هذا فانه من الطبيعي أن نرغب في المزيد والمزيد".[١٤]

وأود هنا الاستعانة بهربرت ماركوزا، والذي هاجم في سياق نظرة تأملية لاحتجاج العام ١٩٦٨ غياب التفكير النقدي في المجتمع الذي وصفه بأنه مجتمع "ذو بعد واحد" (ماركوزا ١٩٦٤/ ١٩٧٠). والمجتمع ذو البعد الواحد، هو مجتمع متهالك سياسيا، ويخضع لأجهزة رقابة ذاتية، على الرغم من حرية التعبير الواسعة. وتسود في مثل هذه المجتمعات ذات البعد الواحد أنظمة شبه ديمقراطية، تشمل ديمقراطية شكلية لكنها تتسم في الوقت ذاته بتفكير سياسي متجانس تقريبا. وقد نشأ مثل هذا المجتمع "ذو البعد الواحد" في إسرائيل، سواء بسبب الأسس غير الديمقراطية للنظام، أو نتيجة لهيمنة نيو- ليبرالية لا نظير لها تقريبا من حيث وطأتها.

ولقد أخفق الاحتجاج (في صيف ٢٠١١) في طرح موقف خارج إطار هذا البعد الواحد. وهكذا اتضح أن حرية الكلام لا تعني بالضرورة حرية التفكير.

[مترجم عن العبرية. ترجمة: سعيد عياش]

هوامش

١ أشكر جميع الذين تحدثت معهم حول المسألة: شلوميت بنيامين، ريفي غيليس، كارن دوتان، إيفي زيف، حنان حيفر، بن مرمرلي، دورون بلاي، الكسندرا كالف، أمنون راز- كركوتسكين وحجاي رام.

٢ انظر في هذا الصدد مقال إيال نيف كلاين: http://eyalclyne.com/2011/08/07/fake-unity/ "http://eyalclyne.com/2011/08/07/fake-unity

٣ http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4103617,00.html" http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4103617,00.html وانظر ايضا: HYPERLINK "http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1581074" http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1581074. اظهر استطلاع مؤشر السلام تأييد ٩١٪ من اليهود للاحتجاج. عرض ميخائيل شيلو سلسلة معطيات بشأن "القبيلة" الإسرائيلية. ووفقا لاستطلاع معهد "طاوب" فقد أيد الاحتجاج ٨٥٪ من العلمانيين و٦٠٪ من المتدينين والمتدينين الحريديم (شيلو: ٢٠١٢). واظهر استطلاع القناة العاشرة ان ٩٨٪ من مؤيدي "كاديما" و٩٥٪ من مؤيدي حزب "العمل" ايدوا الاحتجاج، مقابل ٨٥٪ من مؤيدي "الليكود"، و٧٨٪ من مؤيدي "شاس" (HYPERLINK "http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=819412" http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=819412) كذلك بين الاستطلاع ان ٩٪ فقط من الجمهور عارضوا الاحتجاج. هذه الأرقام تدل على شيئين: ان نسبة الإجماع حول الاحتجاج تعتبر غير مسبوقة في حجمها، وان الاحتجاج اعتبر احتجاجا يخص الطبقة المتوسطة البيضاء والعلمانية، اكثر مما يخص المجموعات الأخرى. وقد وجدت هذه الفوارق تعبيرا لها ايضا في نسبة الخروج العالية للشارع لدى الطبقة الوسطى مقارنة مع المجموعات الأخرى.

٤ انظر نقداً في زمن حقيقي: دانا روتشيلد .http://www.haokets.org/2011/08/04/%D7%90%D7%AA-%D7%94%D7%92%D7%96%D7%A2%D7%A0%D7%95%D7%AA-%D7%AA%D7%A9%D7%90%D7%99%D7%A8%D7%95-%D7%91%D7%91%D7%99%D7%AA

٥ إيلانا برنشتاين: http://www.haokets.org/2011/07/23/%D7%94%D7%9E%D7%9E%D7%A9%D7%9C%D7%94-%D7%A0%D7%92%D7%93-%D7%A9%D7%A0%D7%99-%D7%A2%D7%9E%D7%99%D7%9D

٦ وايال نيف كلاين: HYPERLINK "http://eyalclyne.com/2011/10/04/inevitable-tragedy/" http://eyalclyne.com/2011/10/04/inevitable-tragedy/

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4106416,00.html

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4106416,00.html

٧ عندما وضعت انظمة الدفاع من قبل الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٥ عقد اجتماع طارئ لمحامين يهود في تل ابيب بهدف التعبير عن احتجاجهم. وفي هذا السياق يجدر التذكير بعدد من ردود الفعل التي لا تسمع اليوم في إسرائيل. ففي تعقيب له قال يعقوب شابيرا (الذي اصبح فيما بعد مستشاراً قانونيا للحكومة الإسرائيلية): "لا مثيل لذلك في اي بلد متنور، حتى في المانيا النازية لم تكن هناك قوانين كهذه". واضاف ان هذه الأنظمة "تدمر اسس القانون في البلاد". وقال د. م. دوتكلبلوم (الذي اصبح فيما بعد قاضيا في المحكمة الإسرائيلية العليا): "ثمة هنا إخلال بمفاهيم اساسية للقانون والعدل والقضاء (...) هذا التعسف يضاهي الفوضى حتى وإن صادقت عليه مؤسسة تشريعية". وتساءل دوف يوسيف: هل هناك ما يضمن "ان لا يعتقل او يسجن مواطن طيلة حياته دون محاكمة؟". واضاف "لا يجوز ان يطلب من المواطن احترام قانون يضعه خارج اي قانون". مقتبس لدى صبري جريس "العرب في إسرائيل" حيفا: الاتحاد، ١٩٦٦ ص ١٤-١٥.

٨ قبل عدة سنوات كشف للمرة الأولى ان إسرائيل تعتقل- دون محاكمة ودون مبرر- لاجئين من دارفور. ويتضح أنه تم الزج بهم في السجن استناداً إلى قانون الطوارئ الذي جرى سنه قبل ٥٢ عاما في نطاق محاربة إسرائيل لمسألة "المتسللين". انظر: روتي سيناي "ناجون من الإبادة في دارفور رهن الاعتقال الإداري في سجن معسياهو"، هآرتس، ١٧ نيسان ٢٠٠٦ ص ٥أ.

٩ http://eyalclyne.com/2011/١٠/٠٤/inevitable-tragedy/

١٠ http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1581074

١١ http://www.haokets.org/2010/07/22/%D7%94%D7%A4%D7%A8%D7%98%D7%94-%D7%94%D7%99%D7%90-%D7%94%D7%A4%D7%A8%D7%93%D7%94-%D7%A9%D7%9C-%D7%94%D7%A6%D7%99%D7%91%D7%95%D7%A8-%D7%9E%D7%A0%D7%9B%D7%A1%D7%99%D7%95-%D7%94%D7%A2%D7%A8%D7%95%D7%AA

١٢ "http://www.themarker.com/news/tent-protest/1.1481774

١٣ http://haemori.wordpress.com/2011/07/

١٤ http://www.ram-israel.com/?p=2057